التحصيل المستندي :

أولا :تعريف التحصيل المستندي :التحصيل المستندي هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة .

فالتحصيل المستندي أمر يصدر من البائع إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل مبلغ معين من المشتري مقابل تسليمه مستندات شحن البضاعة المباعة إليه ، ويتم السداد إما نقدا أو مقابل توقيع المشتري على الكمبيالة ، وعلى البنك تنفيذ أمر عملية وبذل كل جهد ممكن في التحصيل ، غير أنه لا يحتمل أية مسؤولية ولا يقع عليه أية التزام في حالة فشله في التحصيل ، وعلى عميل البنك أن يعطيه المستندات الخاصة بعملية تصدير البضاعة لمطابقتها على أمر التحصيل ، إلا أنه لا توجد مسؤولية على البنك في فحص هذه المستندات أو اكتشاف التناقضات الخاصة بنوع أو كمية البضاعة، فهذا أمر تتم تسويته بين طرفي التعاقد.

ويستخدم التحصيل المستندي في مجال التجارة الخارجية في الحالات التالية :

-لدى البائع ثقة في قدرة المشتري واستعداده للسداد.

-استقرار الأحوال السياسية والاقتصادية في بلد المستورد.

-عدم وجود أية قيود على الاستيراد في بلد المستورد، مثل وجود رقابة على النقد أو ضرورة إستخراج تراخيص إستيراد..الخ.

يوجد عادة أربعة أطراف في عملية التحصيل المستندي:

1-**الطرف المنشئ للعملية(المصدر أو البائع أو المحول)** وهو الذي يقوم بإعداد مستندات التحصيل ويسلمها إلى البنك الذي يتعامل معه، مرفقا بها أمر التحصيل.

2-**البنك المحول** وهو الذي يستلم المستندات من البائع ويرسلها إلى البنك الذي سيتولى التحصيل وفقا للتعليمات الصادرة إليه في هذا الشأن.

3-**البنك المحصل** وهو الذي يقوم بتحصيل قيمة المستندات المقدمة إلى المشتري نقدا أو مقابل توقيعه على كمبيالة وفقا للتعليمات الصادرة إليه من بنك المحول.

4-**المشتري أو المستورد** وتقدم إليه المستندات للتحصيل أو الكمبيالة لتوقيعها.

ثانيا :الطرق المختلفة للتحصيل المستندي:

يتضمن عقد بيع البضاعة المحرر بين المصدر والمستورد الشروط الخاصة بسداد قيمة البضاعة وهي تكون وفق صيغتين هما:

1-**المستندات مقابل الدفع** :في هذه الحالة يستطيع المستورد أو البنك الذي يمثله أن يستلم المستندات ولكن

مقابل أن يقوم بالتسديد الفعلي نقدا لمبلغ البضاعة .

2-**المستندات مقابل قبول الكمبيالة** : يسمح للبنك المحصل بالإفراج عن المستندات اذا قام المشتري-المسحوبة

عليه الكمبيالة -بقبولها و التوقيع عليها، و هذه الكمبيالة تكون مسحوبة عادة لمدة تتراوح بين 59يوما و 90 يوما بعد الإطلاع أو في تاريخ معين في المستقبل ، في هذه الحالة يمكن للمشتري حيازة البضاعة قبل السداد الفعلي، ويستطيع بالتالي أن يبيعها لكي يدبر المبلغ اللازم لسداد الكمبيالة، ويتحصل البائع في هذه الحالة مخاطر عدم السداد ولذلك يمكنه أن يطلب من المشتري الحصول على ضمان البنك المحصل أو أي بنك آخر لهذه الكمبيالة وهذه الطريقة يمكنه القيام بخصم الكمبيالة لدى البنك الذي يتعامل معه، أو يقدمها كضمان مقابل حصوله على تسهيل ائتماني من البنك.

ثالثا :أهمية التحصيل المستندي:

تكتسب عمليات التحصيل المستندي أهمية بالغة في عمليات التجارة الخارجية نظرا لما تتسم به من اعتبارات السرعة والمرونة والثقة وانخفاض تكلفتها كذلك استجابتها لطبيعة العمل التجاري الدولي وما يتطلبه من سرعة في إبرام وتنفيذ التعاقدات الخاصة بعدد من الصادرات ذات الطبيعة المتميزة، تجعل عمليات استخدام التحصيل المستندي كأسلوب للتمويل أمرا بالغ الحيوية ومن أمثلة ذلك(صادرات الخضروات والفواكه، وغيرها من السلع الغذائية سريعة التلف، كذلك .المحاصيل الرئيسية، والمعادن الأساسية والتي تلعب البورصات دورا هاما في تحديد أسعارها)..

ويحقق التحصيل المستندي لكل من المصدر والمستورد مزايا عديدة، كما يكتسب أهمية خاصة لكل منهما.

1-أهميته للمستورد :يلجأ المستورد لاستخدام هذه الطريقة للدفع في ظل ظروف عديدة و للاستفادة من مزايا عدة لعل أهمها:

- الظروف التي يواجه فيها المستورد قيود ائتمانية من خلال البنوك التي يتعامل معها ويندرج تحت هذه الظروف الحالات الآتية:

- عدم كفاية الحدود الائتمانية الممنوحة له مقارنة بحجم نشاطه الاستيرادي وذلك في ظل تقلبات حجم هذا النشاط خلال فترات سيران التسهيلات الائتمانية.

- ارتفاع نسب الهامش النقدي التي يتعين دفعها للبنك عند فتح الاعتماد.

-عدم كفاية أرصدته السائلة، ومن ثم يحتاج إلى تدويرها بدرجة أسرع وهي حالة لا يمكن معها تدبير احتياجاتها الاستيرادية من خلال فتح الاعتمادات المستندية والتي تتطلب الاحتفاظ بهوامش نقدية مجمدة على ذمة هذه الاعتمادات لفترات تتراوح عادة بين شهرين إلى أربعة أشهر أو ثلاثة أشهر في المتوسط.

-توافر درجات عالية من الثقة بين المستورد وموردیه، فيتيح استخدام هذه الطريقة الاستفادة من الوفرات التي تحققها) مثل الفوائد المدينة على التسهيلات المصرفية والرسوم النقدية والعمولات والدمغات، تجنب تجمد

مبالغ كبيرة كهوامش عند استخدام الاعتمادات (وتتضح أهمية هذه المزايا إذا ما قام المورد بإرسال مستندات الشحن مباشرة إلى المستورد دون تقديمها لبنك معين.

-توفير الكثير من الوقت والجهد والإجراءات التي يتطلبها فتح الاعتمادات المستندية.

-عدم توافر الخبرة والدراية الكافية لبعض المستوردين، لدرجة لاتمكنهم من التعامل مع البنوك خاصة في مجال العمليات الخارجية والتي تتطلب قدرا من الفهم والوعي قد لا يتوافر لدى البعض.

-سهولة إعداد مستندات العملية التجارية وخاصة الفاتورة بحيث ترد أقل من القيمة الحقيقية للبضائع ويقوم المستورد في هذه الحالة بدفع الفرق إلى المورد خارج قيمة المستندات، وبذلك يتجنب المستورد دفع نسبة لا بأس بها من الرسوم الجمركية والتي تتعلق بالرسوم الواجبة الأداء عن قيمة الفرق بين القيمة الفعلية للبضائع وقيمة الفواتير التجارية غير الحقيقية، وينعكس ذلك أيضا في إخفاء جانب من النشاط الحقيقي للمستورد عن السلطات الضريبية ببلده.

-في كثير من الأحوال لا يقوم المستورد بسداد قيمة مستندات التحصيل إلا بعد معاينته الفعلية للبضائع التي وردت إليه بالجمارك، وهي ميزة لا توفرها الاعتمادات المستندية حيث يتم في هذه الأخيرة أداء القيمة للمصدر فور تقديمه مستندات شحن مطابقة لشروط فتح الاعتماد، ومن ثم فإن المستورد يتمتع هنا بدرجات أعلى من الجدية و الضمان و الأمان.

-توافر خبرات عالية للمستورد بالأسواق الخارجية التي يجلب منها بضاعته، ويمكنه الاتصال المباشر بهذه الأسواق وشراء وشحن البضائع التي يرغبها تحت إشرافه المباشر أو من يمثله وهنا أيضا ترتفع درجات الأمان التي يتمتع به المستورد.

-تجنب الكثير من المشكلات الخارجية المتعلقة بإجراء التعديلات على شروط فتح الاعتمادات المستندية والتي تستلزم بالضرورة موافقة كل من الأطراف المتصلة بالعمليات الاستيرادية)أربعة على الأقل :مصدر___

مستورد، بنك المصدر، بنك المستورد (الأمر الذي يوفر درجات من المرونة والسهولة في تنفيذ التعاقدات المبرمة بين المستورد و المورد.

-بعض العمليات التجارية تستلزم إبرام تعاقدها بشكل فوري للاستفادة من أسعار مميزة سائدة في لحظة معينة، أو لتجنب منافسة قوية قد تفقد المستورد العرض المتاح أمامه، وهو ما تجده في عمليات كثيرة مثل:

-التخلص من بضاعة راكدة.

-التخلص من خطوط إنتاج نمطية قديمة وبدء تطبيق فن إنتاجي حديث.

-استيراد البضائع ذات السوق العالمي و التي تتحدد أسعارها عالميا في البورصات المتخصصة ارتفاعا وهبوطا من لحظة لأخرى مثل بورصات المحاصيل الرئيسية و المعادن الخام، وفي مثل هذه الحالات لا يتوافر الوقت الكافي أمام المستورد لاتخاذ إجراءات فتح الاعتماد المستندي، لذا يصبح استخدام التحصيل المستندي أداة أكثر مناسبة و فاعلية في مثل هذه الحالات.

كما أن مثل هذه الصفقات غالبا ما تكون بكميات هائلة تمثل قيمة مرتفعة يصعب تمويلها في إطار تسهيلات مبرمة بين عميل و بنكه، بينما يمكن للمستورد في مثل هذه الحالات إبرام اتفاقات ذات طبيعة معينة تتفق و ظروف و ملابسات الصفقة، كما توافق في ذات الوقت الاعتبارات الخاصة بالمصدر.

2-أهميته للمصدر:استخدام التحصيل المستندي يتيح للمصدر مزايا كثيرة، كما يجد المصدر نفسه في ظروف كثير في حاجة إلى استخدام هذه الأداة، وتتشابه معظم هذه المزايا وتلك الظروف مع ماسبق تناوله عن الحديث عن أهمية هذه الأداة بالنسبة للمستورد ويتضح ذلك فيما يلي :

-تحقق هذه الأداة للمصدر درجات عالية من المرونة و السرعة وتوفير الوقت والجهد في تنفيذ عملياته الخارجية، نظرا لأن استخدام الاعتمادات المستندية يتطلب توافر إجراءات مصرفية ومراجعات من البنك القائم بعملية التداول والتزام حرفي بشروط الاعتمادات ..الأمر الذي قد يعيق سرعة انسياب عملية التبادل التجاري.

-تحقيق وفرات كثيرة تتمثل في عمولات ومصاريف البنك القائم بعملية إبلاغ أو تعزيز الاعتماد المستندي.

-تجنب العديد من المشكلات التي قد تنجم عن طول تعقد الاجراءات الخاصة بتعديل الاعتمادات المستندية.

-توجد حالات كثيرة يصعب معها استخدام أداة الاعتماد المستندي حيث يستغرق إصداره بعض الوقت، بينما لاتسمح ظروف المصدر وطبيعة العملية التصديرية بالانتظار، وإلا تسبب ذلك في خسائر ومشكلات كثيرة ومن الحالات التي تتطلب سرعة في التنفيذ

-يمكن للمصدر استقطاب عدد أكبر من عملائه وفتح أسواق جديدة، وكذلك تنمية أسواقه القائمة وذلك بإعفاء عملائه المستوردين الذين يثق بهم من فتح الاعتمادات المستندية الأمر الذي يحقق لهم وفورات اقتصادية ويخفض من تكاليف العملية الاستيرادية الأمر الذي يشجعهم على التعامل معه.

رابعا :سير عملية التحصيل المستندي :تتم عملية التحصيل المستندي وفقا للمراحل التالية

-يقوم الطرفان (المستورد و المصدر) بإبرام عقد تجاري، وتحدد طريقة التسديد بواسطة تحصيل مستندي.

-يرسل المصدر البضاعة إلى بلد المستورد.

-يقوم المصدر بتسليم الوثائق التي تثبت إرسال البضاعة إلى بنكه.

-يقوم بنك المصدر بتحويل هذه الوثائق إلى بنك المستورد.

-يقوم المستورد بدفع ثمن البضاعة نقدا أو بقبول الكمبيالة المسحوبة عليه على مستوى بنكه.

-يقوم بنك المستورد بتسليم الوثائق لعميلة.

-يستلم المستورد البضاعة بعد تقديمه الوثائق للشاحن.

-يقوم بنك المستورد بتحويل المبلغ إلى بنك المصدر، سواء نقدا أو تحويل الكمبيالة المقبولة من طرف

المستورد.

-يقوم بنك المصدر بتحويل ثمن البضاعة إلى حساب عميله.

في عملية التحصيل المستندي يقوم المستورد في عملية الاستيراد بدفع ما قيمته 120%من قيمة السلعة (في حالة البيع على حالها) وذلك قبل شهر من شحن البضاعة. أما في حالة استغلالها (مواد أولية ، مواد نصف مصنعة) فانه يدفع قيمة 100% من قيمة السلعة.

وفي حالة التصدير فانه يتحصل على قيمة التصدير بالشكل التالي :

- 50% بالدينار الجزائري
- 20 % بالعملة الصعبة
- 30 % بالعملة الصعبة يستغلها في تطوير النشاط (تبقى لدى البنك) إذا طلبها يأخذها بالدينار الجزائري .